التقرير السنوي للمنح والتبرعات المقدمة من المجتمع الدولي للحكومة العراقية لعام ٢٠٢٣

المعد من قبل دائرة التعاون الدولي / قسم التعاون الإنمائي / شعبة المنح والقروض

المنح المقدمة من المجتمع الدولي كالآتي:

أولاً: مقدمة

تقسم المنح والتبرعات المقدمة من المجتمع الدولي للحكومية العراقية وبحسب ما يردنا وكالآتي:

١- المنح والتبرعات التي تردنا بصورة رسمية من وزارة المالية والتي تكون موقعة بموجب اتفاقيات وصيغ تعاون ثنائية والتي نفترض ان تكون مقيدة كونها تردنا من دائرة تابعة لوزارة المالية.

٢- المنح والتبرعات التي تردنا من الجانب الدولي من خلال مفاتحتهم بصورة رسمية وتشمل (مساعدات وبرامج دعم فني، اجهزة ومستلزمات وسلع، برامج تدريبية وبناء قدرات) والمشاريع والبرامج الممولة والمنفذة من قبل المجتمع الدولي بصورة مباشرة ضمن خططهم السنوية وبالتنسيق مع الجهات الحكومية المستفيدة والتي تتضمن بعض منها وجود انشطة وبرامج تردنا غير مؤشر ازاءها من قبل المجتمع الدولي جهات حكومية مستفيدة وتم مفاتحة هذهِ الجهات الدولية لإعلامهم ضرورة تسمية جهات حكومية مستفيدة من انشطتهم.

ثانياً: أحكام عامة

١- أصدرت هذهِ الوزارة اعمامين بموجب كتابيها ذي العددين (**٢٠٢٥١/٤/١ في ٢٠٢٣/٦/٢٢**) و(**٢٨٣٦٦/٤/١ في ٢٠٢٢/١٠/٢٧**) الى الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والمحافظات كافة والتي جاءت لتنظيم آلية العمل مع المجتمع الدولي ولكافة الانشطة الممولة والمنفذة دولياً ولكل نشاط بصورة منفصلة.

٢- اصدرت وزارة المالية اعمامها ذي العدد (**٨٨٦٢ في ٢٠٢٢/٨/١٧**) المعطوف على كتابنا ذي العدد (**١٧٤٩٢/٤/١ في ٢٠٢٢/٦/٢٩**) والمتضمن تزويد وزارة المالية بالمنح التي تمول وتنفذ من قبل وكالات ومنظمات اجنبية ودولية بصورة مباشرة لغرض تقييد اثمانها كإيراد نهائي للخزينة العامة لإعادة تخصيصها.

٣- اصدرت وزارة المالية منشورها ذي العدد (٨٢٩٥ في ٢٠٢٣/٤/٢٧) والمتضمن آلية تقييد المنح لدى وزارة المالية.

٤- نصت (**المادة ـ١ـ ثانياً وثالثاً**) من قانون الموازنة العامة الاتحادية رقم (**١٣ لسنة ٢٠٢٣**) على (ان تلتزم الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والمحافظات وحكومة اقليم كوردستان بقيد جميع مبالغ المنح والتبرعات والجبايات النقدية التي تحصل عليها بموجب مذكرات التفاهم مع حكومات او

مؤسسات اجنبية او بأي طريقة اخرى بعد قبولها من وزير المالية الاتحادي إيرادا نهائياً لخزينة الدولة العامة الاتحادية وعلى وزارة المالية الاتحادية اعادة تخصيصها للأغراض التي منحت لآجلها وذلك بالتنسيق بينها وبين وزارة التخطيط الاتحادية وتقييد المنح والتبرعات على شكل مساعدات فنية ام تنفيذ مشاريع **(عدا الدورات التدريبية)** على ان تم قيد اقيامها التخمينية في سجلات الوزارة او الجهة غير المرتبطة بوزارة او الاقاليم والمحافظات ذوات العلاقة ويكون قبول المنح النقدية او العينية واعادة تخصيصها بالتنسيق بين الجهات المستفيدة وبين كل من وزارتي التخطيط والمالية الاتحاديتين.

٥- كتابنا ذي العدد **(٢١٨٧٩/٤/١ في ٢٠٢٣/٧/١١)** المرسل الى وزارة الخارجية المتضمن ضرورة قيام وزارتهم بمفاتحة كافة البعثات الدبلوماسية والوكالات الدولية العاملة في العراق واعلامهم **بالسياق الحكومي** حول تنفيذ انشطتهم في العراق وان تكون مشاركة الجهات الحكومية المستفيدة بشكل مؤسساتي وبما يضمن تثبيت برامجهم ومشاريعهم في المؤسسات العراقية بشكل واضح قابل للقياس وتقييدها أصوليا من قبل المستفيدين. وتم تأكيد مضمون ما جاء في اعلاه بموجب كتابنا ذي العدد **(٣٨٨٥٠/٤/١ في ٢٠٢٣/١١/١٦)**.

٦- ان مصدر البيانات المعروضة في الخلاصات والاستمارات المرافقة لهذا التقرير الخاصة بالمنح المقيدة فأن مصدرها هو وزارة المالية / دائرة الدين العام أما بخصوص المنح غير المقيدة فبعضها يردنا من الجهات الدولية عبر وزارة الخارجية وبعضها يردنا بصورة مباشرة من الجهات الدولية عن طريق البريد الالكتروني الرسمي لهذهِ الوزارة وأن صحة ودقة البيانات المالية والفنية تعتمد على ما يرد من الجهات الدولية والجهات التي تزودنا بالبيانات.

ثالثاً: إجراءات هذهِ الدائرة بصدد المنح المقدمة من الجانب الدولي:

١- تقوم دائرة التعاون الدولي وضمن مهامها في متابعة انشطة المنظمات والوكالات الدولية في المجال الانمائي وتأشير النشاطات وتزويد وزارة المالية ووزارة الخارجية ودائرة البرامج الاستثمارية الحكومية بهذهِ البيانات لإكمال الإجراءات كلاً حسب اختصاصهُ.

٢- متابعة الانشطة التي تمول وتنفذ من الجهات الدولية بصورة دورية حيث تم مفاتحتهم بصورة مستمرة لغرض تزويدنا بخططهم السنوية لمشاريعهم وبرامجهم المنفذة مسبقاً والمزمع تنفيذها لغرض تأشيرها في قواعد بيانات هذهِ الدائرة كما وتقوم بمفاتحة الجهات المستفيدة من الانشطة مدار البحث ومقاطعتها مع ما يرد الينا منهم كالتزامات دولية بأطر عامة وهذا سياق متبع بشكل دوري.

٣- ادامة الاتصال والحوار وعقد اجتماعات مع المجتمع الدولي للتباحث حول انشطتهم والوقوف على المشاكل والتحديات التي تواجه تنفيذها وبما يضمن توفير الاستفادة القصوى من مخرجات الانشطة.

٤- التنسيق مع الدوائر الفنية في الوزارة والجهات المستفيدة وبيان رأيها في البرامج والمشاريع التنموية ومدى انسجامها مع الاهداف التنموية والتوجهات الحكومية واولوياتها.

٥- استحصال الموافقات اللازمة بشأن المقترحات المقدمة حول البرامج والمشاريع التي تنسجم مع الاهداف التنموية.

٦- مفاتحة وزارة المالية لغرض تقييد اقيام المنح أصولياً لديهم بعد استحصال موافقة هذهِ الوزارة بالإضافة الى تزويدهم بالمنح غير المقيدة التي تنفذ بصورة مباشرة من الجهات الدولية لتوجيه الجهات الحكومية المستفيدة بتقييد المنح اصولياً لدى وزارة المالية واتخاذ ما يلزم من قبلهم.

٧- تزويد دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية في هذهِ الوزارة بالمنح غير المقيدة التي تنفذ بصورة مباشرة من الجهات الدولية فضلاً عن المنح المقيدة الواردة الينا رسمياً من وزارة المالية لاتخاذ ما يلزم من قبلهم وحسب الاختصاص.

٨- تأشير كافة النشاطات والمشاريع الممولة والمنفذة من الجانب الدولي في قاعدة بيانات هذهِ الدائرة الخاصة بالمنح الدولية وتحديثها بصورة دورية.

٩- احالة طلبات الدعم من الجانب الحكومي الى الجانب الدولي.

جدول رقم (١) يتضمن خلاصة المنح غير المقيدة في وزارة المالية

ت	الجهة المانحة	عدد المشاريع الكلي ضمن موقف عام ٢٠٢٣	عدد المشاريع التي من المفترض ان تنتهي في نهاية عام ٢٠٢٣ بحسب ما مؤشر في قواعد البيانات
١	منظمة الامم المتحدة للطفولة (UNICEF)	٢٢٥٩	٢٢٤٩
٢	الجانب الألماني (والذي ينفذ مشاريعهُ من خلال الوكالة الالمانية للتعاون الدولي GIZ، وبنك التنمية الالماني الإنمائي KFW)	٧٥	٣١
٣	منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (UNESCO)	٥٥	٥٢

٤	بعثة الاتحاد الاوربي في العراق	٤٢	٢٥
٥	البنك الدولي / صندوق الاصلاح والتعافي وإعادة إعمار العراق I3RF	٢٥	١٦
٦	الجانب التركي (والذي ينفذ مشاريعهُ من خلال الوكالة التركية للتعاون والتنسيق TIKA)	٢٩	٢٩
٧	الجانب الهولندي	لم يتم تزويدنا بموقف مشاريعهم لعام ٢٠٢٣ على الرغم من مفاتحتنا لهم بموجب كتابينا ذي العددين (٣٩٠/٤/١ في ٢٠٢٣/١/٨) و(٧١٨١/٤/١ في ٢٠٢٣/٣/٥) وان اخر موقف وردنا من قبلهم لعام ٢٠٢٢ وتم تأشير ملاحظات عديدة ازاءه لم يتم حسمها لغايته.	
٨	لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الإسكوا)	لم يتم تزويدنا بموقف مشاريعهم لعام ٢٠٢٣ على الرغم من مفاتحتنا لهم بموجب كتابينا ذي العددين (٦٧٣/٤/١ في ٢٠٢٣/١/٩) و(٧٣٠٧/٤/١ في ٢٠٢٣/٣/٦) وان اخر موقف وردنا من قبلهم لعام ٢٠٢٢ وتم تأشير ملاحظات عديدة ازاءه لم يتم حسمها لغايته.	
٩	الجانب الامريكي	لم يتم تزويدنا بموقف مشاريعهم لعام ٢٠٢٣ على الرغم من مفاتحتنا لهم بموجب كتابينا ذي العددين (٦٧٩/٤/١ في ٢٠٢٣/١/٩) و(٦٥٤٥/٤/١ في ٢٠٢٣/٢/٢٨) وان اخر موقف وردنا من قبلهم لعام ٢٠٢٢ وتم تأشير ملاحظات عديدة ازاءه لم يتم حسمها لغايته.	
١٠	الجانب الكوري(والذي ينفذ مشاريعهُ من خلال الوكالة الكورية للتعاون الدولي KOICA)	١٦	٦
١١	منظمة الهجرة الدولية IOM (جهة منفذة)	لم يتم تزويدنا بموقف مشاريعهم لعام ٢٠٢٣ على الرغم من مفاتحتنا لهم بموجب كتابينا ذي العددين (٦٧٨/٤/١ في ٢٠٢٣/١/٩) و(٦٥٤٦/٤/١ في ٢٠٢٣/٢/٢٨) وان اخر موقف وردنا من قبلهم لعام ٢٠٢٢ وتم تأشير ملاحظات عديدة ازاءه لم يتم حسمها لغايته.	
١٢	الجانب النرويجي	١٣	١٢

١٣	الجانب السويدي	لم يتم تزويدنا بموقف مشاريعهم لعام ٢٠٢٣ على الرغم من مفاتحتنا لهم بموجب كتابينا ذي العددين (٣٩٠/٤/١ في ٢٠٢٣/١/٨) و(١٠٨٥٤/٤/١ في ٢٠٢٣/٤/٤) وان اخر موقف وردنا من قبلهم لعام ٢٠٢٢ وتم تأشير ملاحظات عديدة ازاءه لم يتم حسمها لغايته.	
١٤	منظمة الأغذية والزراعة FAO	١٣	٦
١٥	الجانب الاسترالي	١٢	١١
١٦	الجانب البريطاني	١٠	٤
١٧	برنامج الاغذية العالمي	٩	٦
١٨	هيئة الأمم المتحدة للمرأة UNWOMAN	٧	٤
١٩	الجانب السويسري	لم يتم تزويدنا بموقف مشاريعهم لعام ٢٠٢٣ على الرغم من مفاتحتنا لهم بموجب كتابينا ذي العددين (٣٩٠/٤/١ في ٢٠٢٣/١/٨) و(٧١٨١/٤/١ في ٢٠٢٣/٣/٥) وان اخر موقف وردنا من قبلهم لعام ٢٠٢٢ وتم تأشير ملاحظات عديدة ازاءه لم يتم حسمها لغايته.	
٢٠	الجانب الفرنسي	٥	٠
٢١	الجانب الياباني (والذي ينفذ مشاريعهُ من خلال الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (JICA	لم يتم تزويدنا بموقف مشاريعهم لعام ٢٠٢٣ على الرغم من مفاتحتنا لهم بموجب كنابنا ذي العدد (٣٩١/٤/١ في ٢٠٢٣/١/٨).	
٢٢	الجانب الكويتي	لم يتم تزويدنا بموقف مشاريعهم لعام ٢٠٢٣ على الرغم من مفاتحتنا لهم بموجب كتابينا ذي العددين (٣٨٩/٤/١ في ٢٠٢٣/١/٨) و(٦٤٧٦/٤/١ في ٢٠٢٣/٢/٢٨).	
٢٣	الجانب الصيني	لم يتم تزويدنا بموقف مشاريعهم لعام ٢٠٢٣ على الرغم من مفاتحتنا لهم بموجب كتابينا ذي العددين (٣٩١/٤/١ في ٢٠٢٣/١/٨) و(٦٥٠٢/٤/١ في ٢٠٢٣/٢/٢٨) .	

٢٤	الجانب السعودي	لم يتم تزويدنا بموقف مشاريعهم لعام ٢٠٢٣ على الرغم من مفاتحتنا لهم بموجب كتابينا ذي العددين (٣٨٩/٤/١ في ٢٠٢٣/١/٨) و(٦٤٧٦/٤/١ في ٢٠٢٣/٢/٢٨).
٢٥	الجانب الكندي	لم يتم تزويدنا بموقف مشاريعهم لعام ٢٠٢٣ على الرغم من مفاتحتنا لهم بموجب كتابينا ذي العددين (٦٨٢/٤/١ في ٢٠٢٣/١/٩) و(٨٢٤٠/٤/١ في ٢٠٢٣/٣/١٣).
٢٦	الجانب التشيكي	لم يتم تزويدنا بموقف مشاريعهم لعام ٢٠٢٣ على الرغم من مفاتحتنا لهم بموجب كتابينا ذي العددين (٣٩٠/٤/١ في ٢٠٢٣/١/٨) و(٧١٨١/٤/١ في ٢٠٢٣/٣/٥).
٢٧	الجانب الماليزي	منحة عينية وردتنا من دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية بموجب مذكرتهم ذات العدد (١٨٣١ في ٢٠٢٣/٤/١٠)
٢٨	بعثة الأمم المتحدة في العراق FAO,IOM,UNDP,UNESCO,UNFPA,UNHABITAT,UNHRC,UNICEF,UNMAS,UNOPS,WFP,WHO,ITC	لم يردنا اي موقف من بعثة الامم المتحدة في العراق بخصوص موقف مشاريعهم وبرامجهم لعام٢٠٢٣ وان اخر موقف لمشاريع البعثة هو لعام ٢٠٢٢ وردنا من قبل برنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية (الهابيتات) والمرفوعة على المنصة الوطنية للإعمار والتنمية التابعة لدائرة البرامج الاستثمارية في هذه الوزارة المتضمن تأشير ازاءه ملاحظات وتحديات عديدة ابرزها (مشاريع غير واضحة وغير مكتملة التفاصيل المالية والفنية وغير مطابقة للسياق الحكومي المعمول به) والمثبتة بموجب كتبنا ذوات الاعداد (٢١١٥٥/٤/١ في ٢٠٢٣/٧/٥) (١٩٥٦١/٤/١ في ٢٠٢٣/٦/١٨) و (٨٤٠٧/٤/١ في ٢٠٢٣/٣/١٤) و (٥٠٤٨/٤/١ في ٢٠٢٣/٢/١٤) و (٤٣٣٠/٤/١ في ٢٠٢٣/٢/٧) و (٣١٦٧١/٤/١ في ٢٠٢٢/١١/٢٧) ولم تردنا اجابتهم لغايته. مع العرض وردتنا مواقف لوكالات تابعة للأمم المتحدة (منظمة اليونيسف، منظمة اليونسكو، منظمة الفاو، برنامج الاغذية العالمي، هيئة الامم المتحدة للمرأة) لمشاريعهم لعام ٢٠٢٣ بموجب مفاتحات منفصلة وكما موضح في اعلاه. أن بعثة الأمم المتحدة لا تعتبر مانحة لكنها تستلم المنح من جهات مانحة اخرى بصورة مباشرة بالاتفاق بين الدولة المانحة والبعثة وهي بدورها تكلف وكالاتها بالتنفيذ اي تعتبر منفذة لمشاريع دول مانحة أخرى أو قد تكون ممولة لبعض المشاريع وأن هذا الموضوع لا يظهر لنا بصورة واضحة.

جدول رقم (٢) يتضمن خلاصة المنح المقيدة الواردة الينا من وزارة المالية / دائرة الدين العام بموجب كتابهم ذي العدد (٤١٨ في ٢٠٢٣/٣/٨)

ت	الجهة المانحة	عدد المشاريع المقيدة	الكلفة الكلية للمشاريع
١	البنك الدولي / صندوق الاصلاح والتعافي وإعادة إعمار العراق I3RF	٧	٤٤,٣٦٠,٠٠٠ دولار
٢	البنك الدولي WB	٤	١٧,٦٩٠,٠٠٠ دولار
٣	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية IFAD	٣	١١,٧٢٠,٠٠٠ دولار
٤	بنك التنمية الألماني KFW	٢	٢٤,٠٠٠,٠٠٠ يورو
٥	الجانب الصيني	١	٢١,٠٠٠,٠٠٠ يوان صيني
٦	الوكالة الالمانية للتعاون الدولي GIZ	١	٢٥,٨٤٠,٠٠٠ دينار عراقي
٧	البنك الاسلامي للتنمية	١	١,٢٥٠,٠٠٠ دولار

شكل يوضح العدد الكلي للمنح الواردة الينا من قبل المجتمع الدولي لعام ٢٠٢٣

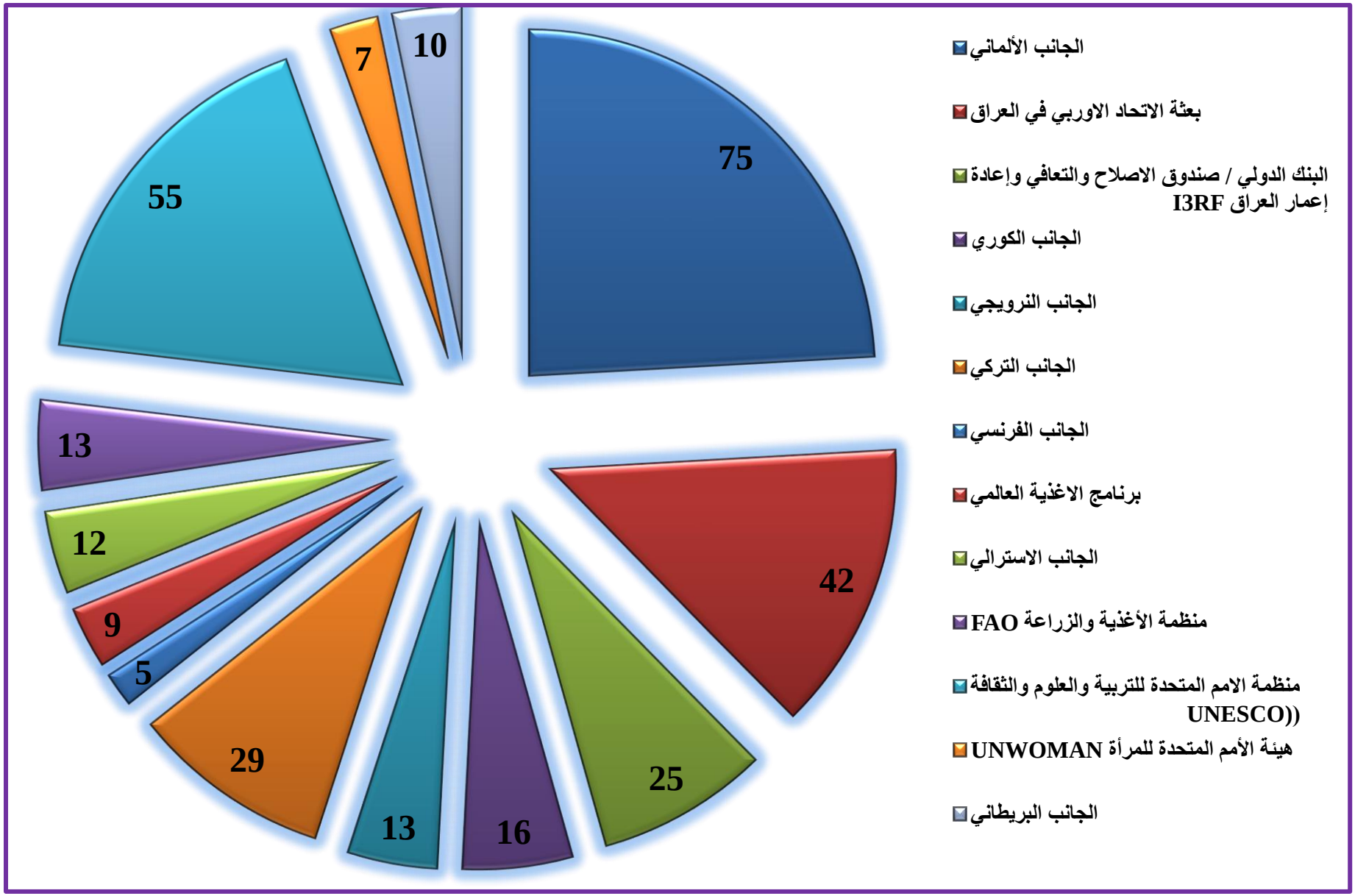

لم يتم تضمين مشاريع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ضمن الرسم البياني اعلاه لصعوبة تضمينها ومقارنتها مع بقية مشاريع الجهات الدولية كون ان عددها يبلغ ٢٢٥٩ مشروع .

شكل يوضح المنح المقيدة في وزارة المالية لعام ٢٠٢٣

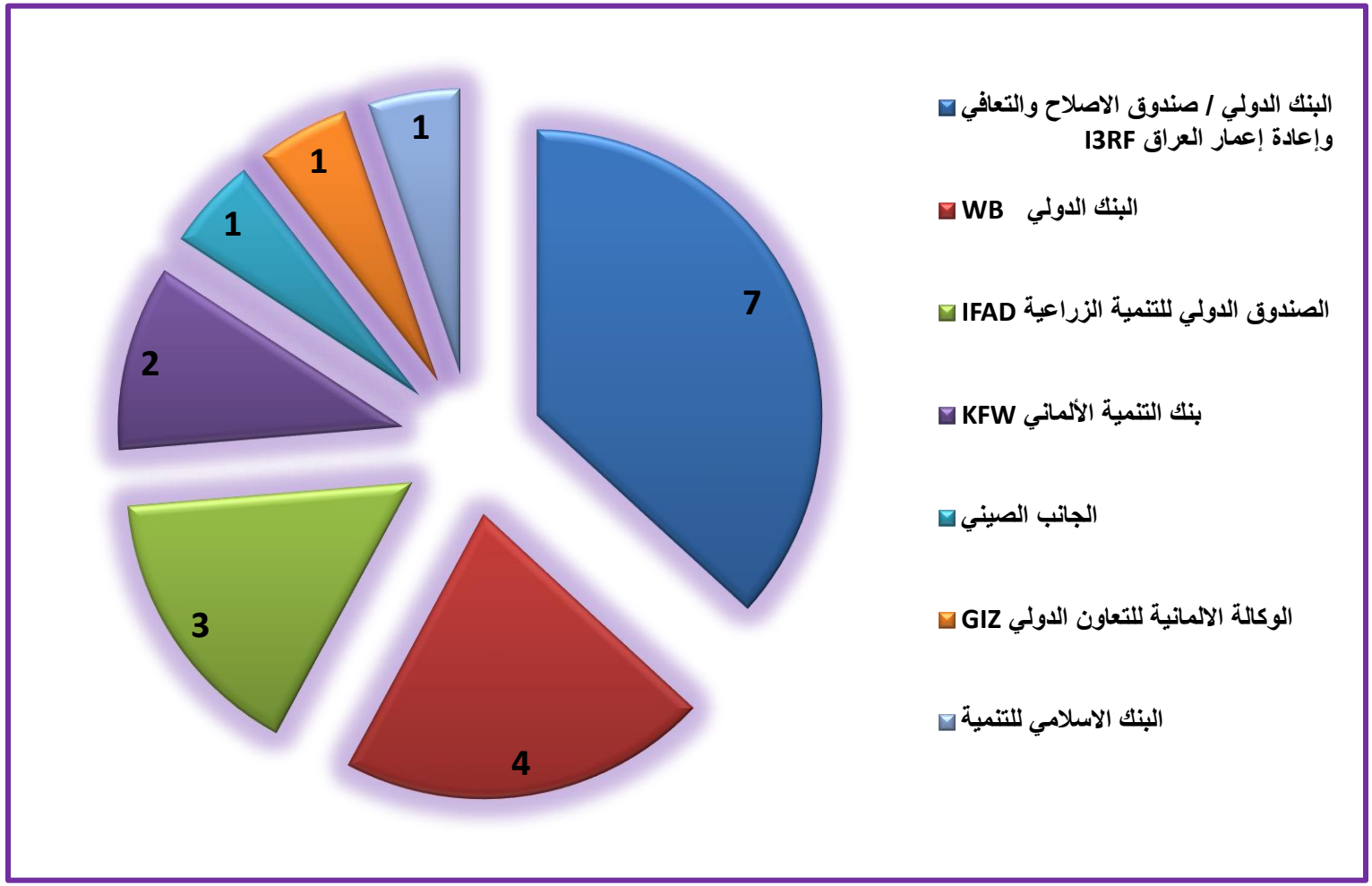

شكل يوضح عدد مشاريع الكلي للوكالات ومنظمات الأمم المتحدة العاملة في العراق لعام ٢٠٢٢ والواردة الينا من قبل برنامج الهابيتات

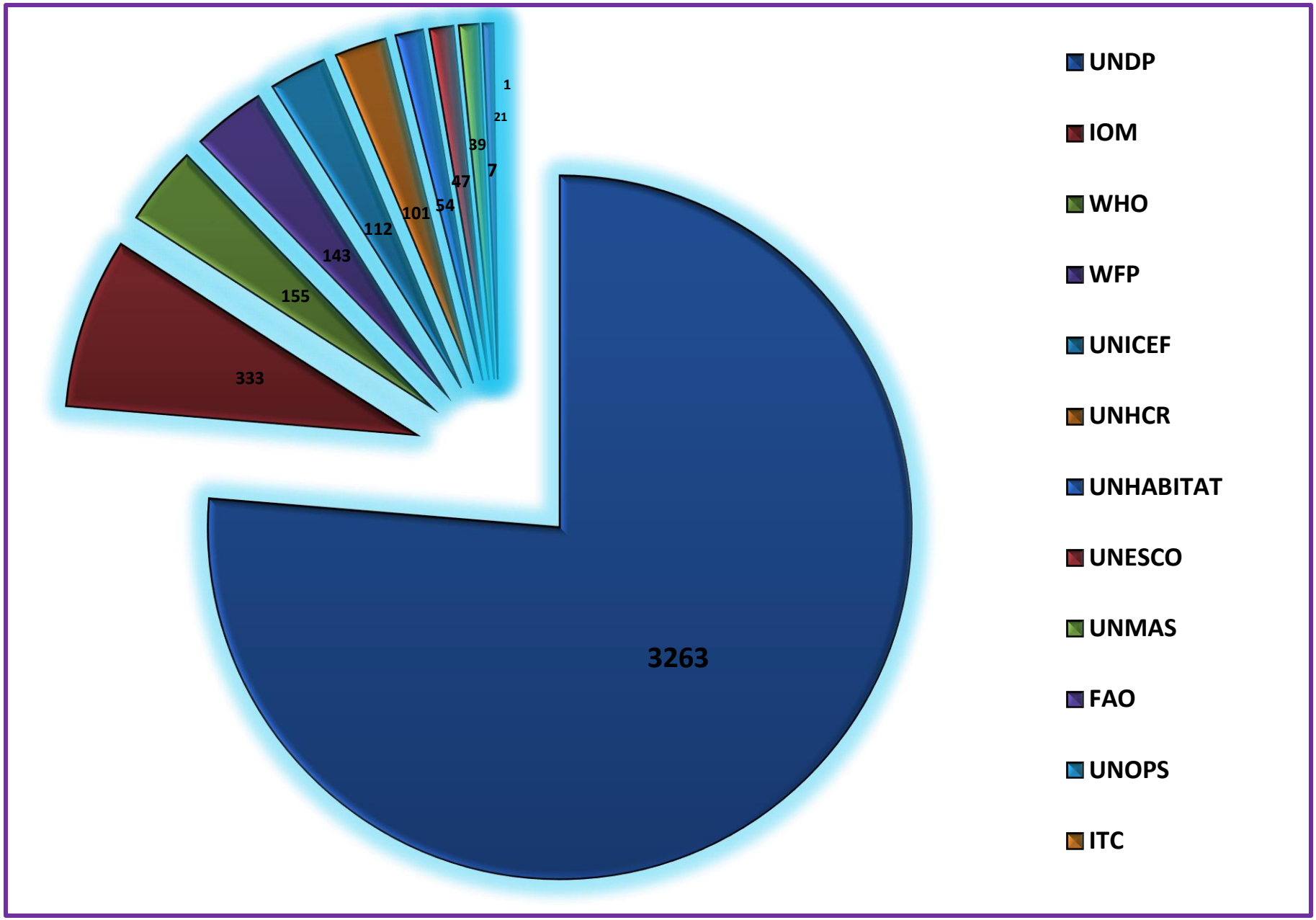

أبرز التحديات المؤشرة ازاء موقف المنح المقدمة من الجانب الدولي للسنوات (٢٠٢٠، ٢٠٢١، ٢٠٢٢،٢٠٢٣)

أن هـذهِ الـدائرة سـبق وقامـت بتأشـير جملـة مـن التحـديات التـي تواجـه ملـف المـنح الماليـة فـي العـراق والمثبتـة بموجـب كتابينـا ذي العـددين (**٣٣٧٣٨/٤/١ في ٢٠٢٣/١٠/١٥**) و (**٦/٤/١ في ٢٠٢٣/١/٢**) وكالآتي:

١- تـنظم عمليـة قبـول المـنح التـي تقـدم الـى الحكومـة العراقيـة مـن خـلال النصـوص القانونيـة الـواردة فـي قـوانين الموازنـات الاتحاديـة السـنوية ومنهـا مـا ورد فـي قـانون الموازنـة العامـة الاتحاديـة لعـام ٢٠٢١ فـي **الفصـل الاول / المـادة (١) / ثانيـاً وثالثـاً ورابعـاً وخامسـاً)** وبموجـب هـذهِ المـواد تقـوم هـذه الـوزارة ووزارة الماليـة بإعطـاء الموافقـة المشـتركة علـى قبـول المـنح الماليـة ليـتم بعـدها تنظـيم اتفاقيـات بـين الجهـة المانحـة ووزارة الماليـة واسـتكمال متطلبـات تفعيـل الاتفاقيـات وقيـدها بصـورة أصـولية فـي وزارة الماليـة وفـتح الحسـابات المصرفية والمباشرة بالتنفيذ.

٢- نصـت (**المـادة سادسـاً**) مـن قـانون الـدعم الطـارئ للأمـن الغـذائي والتنميـة رقـم (٢) لسـنة (٢٠٢٢) علـى (**للـوزارات والجهـات غيـر المرتبطـة بـوزارة والمحافظـات قبـول المـنح والتبرعـات مـن الحكومـات والمؤسسـات الأجنبيـة أو القطـاع الخـاص علـى ان يجـري قيـدها أو قيـد أثمانهـا إيـراداً نهائيـاً للخزينـة العامـة ويجـري إعـادة تخصيصـها للأغـراض التـي منحـت مـن أجلهـا**) وبـذلك منحـت الجهـات المحددة في النص أعلاه صلاحية قبول المنح المالية على ان يتم قيدها في وزارة المالية إيراداً نهائياً للخزينة.

٣- بـالرغم مـن وجـود النصـوص التـي تـنظم عمليـة قبـول المـنح الماليـة ولا زال الموضـوع يتضـمن جملـة مـن التحـديات ناتجـة عـن الإجـراءات الخاصـة بتقييـدها كـإيراد نهـائي لخزينـة الدولـة فـي وزارة الماليـة حيـث تطلـب وزارة الماليـة ولأغـراض فـتح الحسـابات المصـرفية للجهـات الحكوميـة المسـتفيدة مـن المـنح قيـام الجهـات المانحـة بإيـداع كامـل مبلـغ المنحـة فـي حسـاب وزارة الماليـة لتـدخل ضـمن ايـرادات الدولـة ومـن ثـم تقـوم وزارة الماليـة بإعـادة تخصيصـها للجهـة المسـتفيدة وتحويلهـا الـى حسـابهم وأن هـذا الإجـراء يواجـه رفض من الجهات المانحة للأسباب التالية:

أ- عدم قبول الجهات المانحة بتحويل كامل مبلغ المنحة او جزء منها الى حساب اخر غير حساب الجهات المستفيدة كون ذلك يخضع الى اشتراطات وسياقات ثابتة لدى الجهات المانحة تتعلق بإدارتها لمبالغ المنح وبهدف وصولها بصورة مباشرة الى الجهة الحكومية المستفيدة.

ب- لا تسلم الجهات المانحة كامل مبلغ المنحة المنصوص عليه في الاتفاقيات الموقعة مع وزارة المالية حيث يتم تحويل المبالغ وفقاً لنسب الانجاز ومتطلبات العمل وبشكل دفعات وليس دفعة واحدة كما وتقوم بعض الجهات المانحة بتحويل مبالغ الى الجهات المتعاقد معها لتنفيذ العمل بصورة مباشرة لتظهر قيودها المالية فقط لدى الجهة الحكومية المستفيدة ومنها منح البنك الدولي وجهات أخرى.

ج- تشترط الجهات المانحة ولغرض تفعيل اتفاقيات المنح فتح حساب مصرفي مخصص للمنحة لصالح الجهة الحكومية المستفيدة لإيداع مبالغ المنحة فيها بشكل مباشر دون تحويلها لأي حساب اخر كحساب وزارة المالية الأمر الذي يتعارض مع اجراءات وزارة المالية الخاصة بقيد الاقيام إيراد نهائي لخزينة الدولة بالإضافة الى عدم موافقة وزارة المالية على فتح حسابات مصرفية إضافية لصالح الجهات المستفيدة من المنحة.

د- الروتين الاداري في استكمال متطلبات تفعيل اتفاقيات المنح المالية ومنها **(الاتفاقيات الفرعية، الرأي القانوني، التخويل المالي، وغيرها من المتطلبات)** التي تضمن في بنود الاتفاقيات الثنائية الموقعة حيث يتطلب الموضوع من وزارة المالية استكمال تلك المتطلبات وضمن تواريخ مثبتة في الاتفاقيات لضمان تفعيلها ودخولها حيز النفاذ والتي تصطدم لاحقاً وبعد إكمالها بمشاكل تقييد المبالغ وفتح الحساب المصرفي بحسب متطلبات وزارة المالية.

٤- قيام الجهات الدولية المختلفة مثل الوكالات التابعة لبعثة الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأوربي ووكالات الجانب الألماني و الأمريكي و الكوري والياباني وجهات اخرى بتمويل وتنفيذ عدد من الانشطة والبرامج والفعاليات والمشاريع بصورة مباشرة من قبلهم دون توقيع اتفاقيات مع وزارة المالية وعدم تسليم المبالغ الى الحكومة العراقية كأنشطة تنفذها هذه الجهات الدولية ضمن خططهم

السنوية لدعم الحكومة العراقية وقد تم اشعار وزارة المالية بذلك بموجب كتابنا ذي العدد **(١٧٤٩٢/٤/١ في ٢٠٢٢/٦/٢٩)** **(المرافق صورة عنهُ طياً).**

٥- أن ما جاء في **فقرة (٤)** أعلاه قد يعزى الى اسباب تعود الى الاجراءات الروتينية المتبعة لقيد اقيام المنح ايراداً نهائياً لخزينة الدولة أو اخرى تتعلق برغبة الجانب الدولي في تنفيذ انشطته دون فرض تقييد على اعمالها من قبل الجانب الحكومي الامر الذي يحتاج الى وضع آلية تنظم عمل الجانب الدولي في تنفيذ انشطتهُ في العراق بصورة تضمن الاستفادة من مخرجات انشطتهم وبما ينسجم مع التوجهات والحاجة الحكومية وأن لا يترك المجال لغرض تنفيذ انشطة خلافاً لذلك وان تتخذ الدولة قرار ملزم لكافة الجهات الدولية والحكومية بهذا الخصوص.

٦- أن ما عرض في **الفقرتين (٤ و ٥)** أعلاه نتج عنهُ قيام الجهات الدولية بتنفيذ انشطة دون تنسيق فاعل مع الجهات الحكومية فعند مفاتحتنا لبعض الجهات الحكومية لبيان موقف انشطة محددة تنفذ من بعض الجهات الدولية مثل **(بعثة الاتحاد الأوربي والبنك الدولي وغيرها من الجهات)** اعلمتنا بعض الجهات الحكومية بعدم معرفتهم بالأنشطة المنفذة أو تفاصيلها الدقيقة بالرغم من تأشير الجهات المانحة لبعض الجهات الحكومية كجهات مستفيدة من مخرجات انشطتهم.

٧- لاحظت هذهِ الوزارة ومن خلال اعمالها وجود تحدي كبير مستمر يواجه ملف المنح، متمثل بتنفيذ بعض الجهات الدولية لأنشطتهم بصورة مباشرة دون تنسيق واضح مع الجانب الحكومي حيث تم تأشير عدم معرفة بعض الجهات الحكومية بالأنشطة المؤشرة إزائهم كجهة مستفيدة من قبل الجانب الدولي وذلك لأسباب قد تعود إلى عدم وجود تنسيق فاعل أو عدم تسمية شريك حكومي بشكل مؤسساتي أو لعدم مراعاة الجهات الحكومية المستفيدة لموضوع تقييد الأنشطة الممولة دولياً في وزارة المالية كإيراد نهائي لخزينة الدولة وبالنظر لأن الجهات الحكومية المستفيدة مطالبة بتقييد المنح المالية في وزارة المالية، نرى ضرورة الزام الجانب الدولي بقرار حكومي يتضمن تسمية شريك حكومي بشكل مؤسساتي مُفصل ولكل نشاط وبالتنسيق مع دائرة التعاون الدولي في وزارة التخطيط وأن يتم تحديدهُ قبل المباشرة بأنشطتهم الجديدة في العراق وكذلك الحال للأنشطة المستمرة حالياً وضرورة التوجيه بإلزام الجهات الحكومية المستفيدة كافة بتقييد المنح بكافة اشكالها **(برامج، مشاريع، منح مالية، عينية، ... الخ)** في وزارة المالية.

أبرز الاجراءات المتخذة من قبل هذهِ الدائرة بصدد التحديات المؤشرة اعلاه لعام ٢٠٢٣

١- تم اعداد اعمام بموجب كتابنا ذي العدد(٢٨٣٦٦/٤/١ **في** ٢٠٢٢/١٠/٢٧) الى الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والمحافظات كافة والذي جاء لتنظيم آلية العمل مع المجتمع الدولي ولكافة الانشطة الممولة والمنفذة دولياً ولكل نشاط بصورة منفصلة.

٢- كتابنا ذي العدد (١٥٨٠٦/٤/١ **في** ٢٠٢٣/٥/٢١) المرسل الى وزارة الخارجية لتزويدهم بجداول المشاريع التنموية المقدمة من وكالات المجتمع الدولي لعام ٢٠٢٣ وبحسب ما ورد الينا من الجهات الحكومية والدولية وصورة عنه الى وزارة المالية لاتخاذ ما يلزم من قبلهم.

٣- بموجب كتابنا ذي العدد (٢٠٢٥١/٤/١ **في** ٢٠٢٣/٦/٢٢) تم التأكيد على الوزارات والهيئات والجهات غير المرتبطة بوزارة والمحافظات كافة لغرض الاخذ بنظر الاعتبار ما جاء في اعمامنا ذي العدد (٢٨٣٦٦/٤/١ **في** ٢٠٢٢/١٠/٢٧) واعمامات وزارة المالية ذي العددين (١٤٧٢٥ **في** ٢٠٢٢/٦/١٥) و (٨٢٩٥ **في** ٢٠٢٣/٤/٢٧) واعلامهم بضرورة الالتزام بتقييد المنح الدولية سواء التي تسلم مبالغها الى الحكومة العراقية بموجب اتفاقيات ثنائية او تلك التي تمول وتنفذ من قبل المجتمع الدولي بصورة مباشرة ضمن خططهم السنوية وبالتنسيق مع جهاتهم وفقآ لما جاء في الاعمامات اعلاه.

٤- تم مفاتحة وزارة الخارجية بموجب كتابنا ذي العدد (٢١٨٧٩/٤/١ **في** ٢٠٢٣/٧/١١) المتضمن ضرورة قيام وزارتهم بمفاتحة كافة البعثات الدبلوماسية والوكالات الدولية العاملة في العراق واعلامهم بالسياق الحكومي حول تنفيذ انشطتهم في العراق وان تكون مشاركة الجهات الحكومية المستفيدة بشكل مؤسساتي وبما يضمن تثبيت برامجهم ومشاريعهم في المؤسسات العراقية بشكل واضح قابل للقياس وتقييدها أصوليا من قبل المستفيدين تنفيذا لما جاء في اعمامي هذه الوزارة ذي العددين (٢٠٢٥١/٤/١ **في** ٢٠٢٣/٦/٢٢) و (٢٨٣٦٦/٤/١ **في** ٢٠٢٢/١٠/٢٧). حيث ان جميع الجهات الحكومية المستفيدة من المساعدات الدولية مطالبة بتقييد المساعدات بكافة اشكالها استناداً الى النصوص القانونية المنظمة للموضوع. وتم تأكيد مضمون ما جاء في اعلاه بموجب كتابنا ذي العدد (٣٨٨٥٠/٤/١ **في** ٢٠٢٣/١١/١٦).

٥- تم تثبيت كافة التحديات التي تواجه ملف المنح المقدمة من الجانب الدولي بموجب كتابينا ذي العددين **(٣٣٧٣٨/٤/١ في ٢٠٢٣/١٠/١٥)** و **(٦/٤/١ في ٢٠٢٣/١/٢)** المرسل الى مكتب رئيس مجلس الوزراء وفي ضوء ما جاء فيهِ تم تشكيل لجنة الأمر الديواني **(٢٣٥١٥ لسنة ٢٠٢٣)** برئاسة **(الدكتور عبد الحسين محمد العنبكي / مستشار رئيس مجلس الوزراء)** والتي تتولى تنظيم ملف المنح المالية في العراق وبعد سلسة من الاجتماعات المنعقدة للجنة اعلاه والبالغة (٤ اجتماعات) ، تم إعداد مسودة آلية لإدارة المنح والتبرعات ومسودة مشروع قانون يتضمن **(٥ الى ٦)** احكام قانونية لتغطية الفراغ التشريعي لتنظيم ادارة المنح الدولية والعمل جاري لاستكمال أعمال اللجنة وبانتظار اجابة وزارة المالية بشأن الية المنح والتبرعات ليتم فيما بعد عرض مسودة القانون امام مجلس الوزراء للمصادقة عليه ورفعه لمجلس النواب لغرض التشريع.

٦- كتابنا ذي العدد **(٢٩٩٧١/٤/١ في ٢٠٢٣/٩/١٤)** والمتضمن توضيح أحدى مسؤوليات دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية بخصوص تنسيق وزارة المالية معهم في المسائل المالية وفيما يخص إعادة تخصيص مبالغ المنح والتبرعات ضمن موازنة الدولة.

٧- تم اعداد نموذج استمارة متابعة المنح المقترحة من قبل هذهِ الدائرة وتم ارسالها الى دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية بموجب مذكرتينا ذاتي العددين **(ت.إ/ ٢٢٣٤ في ٢٠٢٣/٨/٢١)** و**(ت.إ/ ٢٥٠٨ في ٢٠٢٣/٩/١٤)** لغرض متابعة واكمال تفاصيل مشاريع وبرامج المنح ضمن تخصص عمل دائرتهم.

٨- كتابنا ذي العدد **(٤٣٠٤٢/٤/١ في ٢٠٢٣/١٢/٢٠)** المرسل الى وزارة المالية / السيدة وزير المالية المحترمة بخصوص متابعة تنفيذ المشاريع الممولة من منح الصناديق الائتمانية والمتضمن إعلام وزارة المالية بأن منشورهم ذي العدد **(٨٢٩٥ في ٢٠٢٣/٤/٢٧)** لم يعالج المشاكل التي تعاني منها المشاريع الممولة من المنح بالإضافة الى ذلك لم يوضح المنشور كيفية تقييد **(المشاريع والبرامج والأنشطة)** التي تمول وتنفذ بصورة مباشرة من قبل الجانب الدولي لصالح الجهات الحكومية وكيفية تعاملهم معها ومع المنح العينية وبما يضمن تقييد كافة الانشطة الدولية وليس فقط المنح المالية.

٩- بموجب مذكرتنا ذات العدد **(ت.إ/ ٣٣٤٦ في ٢٠٢٣/١٢/١٤)** تم مفاتحة دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية عطفا على مذكرتهم ذات العدد **(٧٤٨٠ في ٢٠٢٣/١١/٢٧)** لتزويدهم بالمواقف المحدثة والموحدة لجميع قواعد البيانات المقدمة من الجانب الدولي للأعوام **(٢٠٢٣،٢٠٢٢،٢٠٢١)** مع العرض ان هذه الدائرة قامت بتزويدهم مسبقاً بكافة البيانات والجداول والمنح والتبرعات المشار اليها اعلاه بموجب مخاطبات عديدة فضلا عن تزويدهم بتقارير **عدد (٥) للمنح** وتفاصيل الاجراءات المتخذة من قبل الدائرة لعام **٢٠٢٣** بخصوصها واعلامهم بضرورة متابعة كافة الاجراءات اعلاه من قبلهم وحسب الاختصاص.

١٠- كتابنا ذي العدد **(٤١٧٩٦/٤/١ في ٢٠٢٣/١٢/٦)** المرسل الى الامانة العامة لمجلس الوزراء / الدائرة القانونية بخصوص حسم موضوع الاعفاءات الضريبية والكمركية لمشاريع المنح.

١١- تم اعداد نموذج استمارة خاصة بطلب الدعم الدولي ليتم اعتمادها عند تقديم الجهات الحكومية لمقترحات دعم دولي ليتم تمويلها من خلال المنح الدولية حصراً وفقاً للمتطلبات والمعايير الواردة في الاستمارة وتم اعمامها على الجهات الحكومية كافة بموجب كتابنا ذي العدد **(١١٦١/٤/١ في ٢٠٢٤/١/١٠)**.

التوصيات والمقترحات

١- الـزام كافـة الجهـات الدوليـة بالعمـل وفـق السـياق الحكـومي فـي تنفيـذ انشـطتهم فـي العـراق الموضـح بموجـب كتابينـا ذي العـددين (٣٨٨٥٠/٤/١ **فـي** ٢٠٢٣/١١/١٦) و (٢١٨٧٩/٤/١ **فـي** ٢٠٢٣/٧/١١) المتضـمن اعـلام الجهـات الدوليـة كافـة وان تكـون مشـاركة الجهـات الحكوميـة المسـتفيدة بشـكل مؤسسـاتي **(وزارة، دائـرة، قسـم)** وبمـا يضـمن تثبيـت بـرامجهم ومشـاريعهم فـي المؤسسـات العراقيـة بشـكل واضـح قابـل للقيـاس وتقييـدها اصـولياً مـن قبـل المسـتفيدين فـي وزارة الماليـة لوجـود تحـديات ومعوقـات اشـرت ازاء انشـطة المجتمـع الـدولي وعـدم وضـوح اليـة عملهـم مـع الجانـب الحكـومي بالإضـافة إلـى عـدم التـزامهم بالتنسـيق مـع الحكومـة العراقيـة بالتنفيذ الانشطة في العراق وكما مثبت في الاستمارات والخلاصات المرافقة طياً.

٢- قيـام الجانـب الـدولي بالتنسـيق الفاعـل مـع الجهـات الحكوميـة المسـتفيدة مـن مشـاريعهم ليكـون لهـذه الجهـات موقـف فنـي ومـالي متكامـل عـن هـذه المشـاريع كـون ان هـذه الجهـات مطالبـة بتقييـد مبـالغ المـنح بشـكل اصـولي فـي وزارة الماليـة وعـدم قيـام الجانـب الـدولي بتنفيـذ انشـطة دون تسـمية شـريك حكـومي مسـتفيد مـن مخرجاتهـا المنفـذة فـي العـراق وعـدم شـروعهم بتنفيـذ اي نشـاط دون استحصـال موافقـة كون ان المنح مقدمة لخدمة العراق وليس لخدمة الجانب الدولي وهو مؤشر ازاء انشطتهم.

٣- تحديـد دور كـل جهـة حكوميـة فـي المشـاريع المؤشـرة ازائهـم مـن قبـل الجانـب الـدولي وتثبيـت مخرجـات هـذه المشـاريع والانشـطة لصـالح هـذه الجهـات ليـتم تقييـدها اصـولياً مـن قبـل الجهـات الحكوميـة المسـتفيدة فـي وزارة الماليـة وكمـا جـاء فـي **(٢)** اعـلاه وهـذا يشـمل الانشطة المنفذة دون التنسيق مع جهات حكومية.

٤- التأكيـد علـى الجهـات الدوليـة كافـة ان وزارة التخطـيط بكافـة تشـكيلاتها ودوائرهـا لا تعـد جهـة حكوميـة مسـتفيدة لأي نشـاط مـن الانشـطة التـي تمـول مـن قـبلهم وانمـا هـي شـريك حكـومي تنمـوي يسـاهم فـي تقـديم الـدعم فـي رسـم السياسـات التنمويـة للمشـاريع المقدمـة مـن الجانب الدولي.

٥- مراعـاة الجانـب الـدوي للمشـاكل والمعوقـات التـي تواجـه تنفيـذ مشـاريعهم وانشـطتهم فـي العـراق والمؤشـرة ازاء كـل مشـروع وكمـا مثبت في الاستمارات المرافقة طياً والتي تعتبر جزء من هذا التقرير كونه يوضح تفاصيل الأنشطة الدولية.

٦- الزام كافة الجهات الدولية بمراعاة التوجهات واولويات الحكومة العراقية في تنفيذ انشطتهم الجديدة في العراق.

المرافقات:

- استمارة عدد (٢٧) للمشاريع الجهات المذكورة في جدول (١) اعلاه.
- خلاصة عدد (٢٦) للمشاريع الجهات المذكورة في جدول (١) اعلاه.
- استمارة عدد (١) متضمنة الهدايا والتبرعات المقدمة من الجهات الدولية.
- استمارة عدد (٧) للمشاريع الجهات المذكورة في جدول (٢) اعلاه.
- خلاصة عدد (٧) للمشاريع الجهات المذكورة في جدول (٢) اعلاه.
- قرص CD يتضمن مشاريع (بعثة الامم المتحدة في العراق، منظمة الامم المتحدة للطفولة اليونيسيف).
- تقرير عدد (١) المتضمن حصر المشاريع المؤشر وغير المؤشر ازاءها جهات حكومية مستفيدة.
- تقارير عدد (٨) متضمنة التحديات والملاحظات المؤشرة ازاء بعض الجهات الدولية والإجراءات المتخذة بصددها.